اقتصاد

بانوراما النصب والاحتيال والسرقة في المصارف العامة والخاصة خلال الأزمة

| محمد راكان مصطفى

جرت العادة أن تفصح المصارف الخاصة عن أي عمليات سطو أو سرقة أو تزوير تتعرض عن طريق إفصاحات طارئة تنشرها سوق دمشق للأوراق المالية، على حين أن المصارف العامة ليست ملزمة بالإعلان العام عن أي عمليات سرقة أو تزوير أو سطو تتعرض لها، لكونها غير مدرجة في البورصة، وليست بالأساس شركات مساهمة عامة.

لكن هذا لا يعني أن المصارف العامة كانت بمنأى عن مثل هذه الحوادث، فقد أكدت مصادر في المصارف العامة لـ«الوطن» أن المصارف العامة قد تعرضت لعمليات احتيال واختلاس وتزوير كان بعضها بالتعاون مع موظفين ضمن المصرف وبعضها كان خارجياً من دون وجود تعاون من الداخل.

النصب على المصارف العامة

مدير في المصرف العقاري كشف عن وجود عملية اختلاس قام بها أحد الموظفين العاملين لدى المصرف وتم اكتشافها من الرقابة الداخلية في المصرف العقاري وإبلاغ الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش على اعتبار أنها الجهة المسؤولة عن التحقيق في مثل هذه الحالات، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الموظف المختلس الذي أكد المصدر أن ذويه يسددون المبلغ المختلس إلى المصرف.

وتعرض المصرف التجاري السوري لعدة عمليات اختلاس كما أفاد أحد المديرين في المصرف لـ«الوطن» والتي تمت من أو بمساعدة موظفين لدى المصرف، مع توضيحه أنه تم كشف هذه الحالات من الرقابة الداخلية في المصرف، وتم إخطار الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بهذه الحالات للقيام بالتحقيق بهذه الحالات واتخاذ الإجراءات بحق المختلسين.

أما بالنسبة لمصرف التسليف الشعبي فقد قام مؤخراً باكتشاف حالة اختلاس في أحد فروعه بدمشق وتم إبلاغ الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بهذه الحالة والتي ما زال التحقيق مستمراً بها حتى الآن حسب ما أفاد أحد المديرين في المصرف.

وبالنسبة لمصرف التوفير فقد تم كشف العديد من حالات الاختلاس والتزوير، كان بعضها من قبل موظفين وبعضها الآخر من مراجعين بتواطؤ داخلي وبعضها تم خارجياً، ومن دون وجود تعاون مع أحد من داخل المصرف بحسب ما أفاد به أحد المديرين في المصرف لـ«الوطن».

وأكد أحد المديرين في المصرف الصناعي عدم تعرض المصرف لمثل هذه الحالات واقتصر الموضوع على وجود حالة قام فيها أحد المتعاملين وكان يملك هويتين شخصيتين بسحب شيك بهوية والادعاء بعدم حصوله على أي مبلغ باستخدام الهوية الثانية، وبين المدير أن أحد الأجهزة الرقابية حمل المسؤولية لأحد الموظفين وقام بتغريمه بقيمة الشيك.

وفي السياق نفسه وخلال فترة الأزمة تعرضت فروع المصارف العامة في بعض المناطق إلى عمليات تخريب وسرقة ونهب لمحتوياتها من أموال وتجهيزات بحسب مدير أحد المصارف لم يتسنى تحديد قيمها بدقة وخاصة بالنسبة لبعض الفروع التي تقع في مناطق يصعب الوصول إليها.

ويرى المدير أن الخطورة تكمن في وجود محاسب أو قانوني فاسد يتمتع بخبرة وذكاء كبيرين بحيث يستطيع الاختلاس أو التزوير والتلاعب بطرق يصعب اكتشافها.

النصب على المصارف الخاصة

من جهة أخرى تجاوزت حصيلة عمليات السطو والسرقة والتزوير التي تعرضت لها المصارف الخاصة خلال الأزمة ٢,٤٩ مليار ليرة سورية، حتى تاريخه، علماً بوجود أرقام لا تزال مجهولة بسبب الأوضاع، إذ بلغ عدد حالات السرقة والسطو والتزوير ١٤ حالة، آخرها في شهر أيلول من العام الجاري، على حين سجل نصفها تقريباً في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٤، وسجلت ٣ حالات في العام ٢٠١٣، و٣ أيضاً في ٢٠١٢ وحالة وحيدة في ٢٠١١.

وتأتي هذه التقديرات نتيجةً لجردة حساب تم خلالها إحصاء جميع الافصاحات الطارئة المتعلقة بقضايا السطو والنهب والتزوير، العائدة للمصارف الخاصة، والمنشورة على الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية منذ العام ٢٠١١ حتى الآن، وتحويل المبالغ من العملات الأجنبية إلى الليرة السورية وفق أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وقت وقوع الحادث، مع الإشارة إلى وجود بعض الحالات التي تم الإفصاح عنها من دون إمكانية تحديد قيمة المسروقات بسبب الظروف التي تمر بها منطقة الفرع الذي وقعت فيه الحادثة.

وتقدر حصيلة عمليات السطو والسرقة والتزوير خلال العام الجاري بحدود ٧٦,٩ مليون ليرة سورية تقريباً، بعد تحويل قيم العملات الأجنبية المسروقة إلى الليرة السورية وفقاً لأسعار الصرف الرسمية الواردة في نشرات مصرف سورية المركزي تاريخ وقوع عملية السرقة في شهر أيلول الماضي.

وكان بنك بيمو السعودي الفرنسي في سورية تعرض لعملية احتيال في شهر أيلول من العام الجاري، بحسب إفصاح طارئ صادر عن البنك موجه لسوق دمشق للأوراق المالية، ذكر في البيان أن البنك تعرض بتاريخ ١٩ أيلول الجاري، لعملية احتيال بمبلغ ٨٨٤٥٠ يوروهاً و٥٠ ألف دولار أميركي.

٢٠١٤.. تزوير وسطو ونهب

تقدر حصيلة عمليات السطو والسرقة والتزوير التي تمت خلال العام ٢٠١٤ بحدود ٦٧٨ مليون ليرة سورية تقريباً، إذ تم تسجيل ٨ حالات، منها حالة تزوير واحدة، وسبع عمليات سطو ونهب، ٤ منها تم اكتشافها في مدينة حمص بعد تأمينها وبدء المؤسسات الاقتصادية بتفقد موجوداتها في المناطق التي كانت ساخنة فيها، واثنان في مدينة دير الزور، وواحدة في درعا.

فقد أعلن بنك عودة عن سرقة ونهب لفرعه في مدينة دير الزور من مجهولين ولم يتم تحديد قيمة المسروقات ضمن الإفصاح.

وأعلن البنك العربي سورية في إفصاح نشره سوق دمشق للأوراق المالية في شهر كانون الأول من عام ٢٠١٤ بأن فرع البنك في مدينة درعا قد تعرض لعملية اقتحام وسرقة قام بها مسلحون مجهولو الهوية، مع الإشارة إلى عدم القدرة على تحديد حجم المسروقات، بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الفرع بسبب الظروف الأمنية السائدة في منطقة وجود الفرع.

كما أعلن المصرف الدولي للتجارة والتمويل في إفصاح طارئ نشره سوق دمشق للأوراق المالية في شهر حزيران من عام ٢٠١٤ بأن فرع البنك في مدينة حمص قد تعرض لسرقة الخزينة التي تحوي أكثر من ٤٠,١١ مليون ليرة سورية و٧٧٢٨٢ دولاراً أميركياً و٥٥٨١٠ يوروهات و١١٤٥٠٠ ريال سعودي، إضافة إلى تخريب ونهب موجودات الفرع الثابتة التي تبلغ قيمتها في الدفاتر أكثر من ٢,٤٥ مليون ليرة سورية.

وفي بداية شهر حزيران من عام ٢٠١٤ كان بنك سورية والمهجر قد أعلن في إفصاح طارئ عن اكتشافه لسرقة وتلف في فرعه الموجود بحمص خلال تفقده، إذ كشف الإفصاح أن المبالغ المسروقة قد تجاوزت ٥١,٨٦ مليون ليرة من الخزينة الرئيسية و٦٣,٤ مليون ليرة من صندوق الطوابع، إضافة إلى تلف في الموجودات الثابتة بلغت قيمتها في الدفاتر قرابة ٧٢٩,٨ ألف ليرة سورية.

وفي أواخر شهر أيار من العام ٢٠١٤ أعلن بنك بيبلوس بدوره عن سرقة أكثر من ٢١٦,٦ مليون ليرة سورية من صناديق فرعه في مدينة حمص و٢,٥ مليون ليرة من الصراف، إضافة إلى سرقة ما يزيد على ٨٧٤,٩ ألف دولار أميركي و٢٢ ألف يورو، كما كشف الإفصاح الطارئ بأنه بعد التمكن من الوصول إلى الفرع، تكشف أن الموجودات الثابتة تالفة أو مسروقة وتقدر قيمها في الدفاتر بأكثر من ٤,٢٤ ملايين ليرة.

وبعده بيوم واحد نشرت سوق دمشق للأوراق المالية إفصاحاً طارئاً للبنك العربي، ذكر أن فرعه في مدينة حمص قد تعرض لسرقة أكثر من ٣٦,٢٢ مليون ليرة سورية من أصل المبالغ الموجودة في الخزينة الرئيسية.

كما وقع في شباط من العام ٢٠١٤ عملية وحيدة هي تعرض فرع بنك سورية والخليج في مدينة دير الزور لعملية سطو وسرقة مبالغ نقدية، منها ما يزيد على ٤٠,٤ مليون ليرة سورية، إضافة إلى ٢٠٣,٤٨ آلاف دولار أميركي و٢٢,٨٣ يورو و٨٦ ألف ريال سعودي.

علماً بأن جميع تلك المصارف قد أعلنت قيامها باستدراك المخصصات اللازمة مقابل المسروقات واتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص، من أجل تغطيتها بنسبة ١٠٠٪ عبر المؤونات الخاصة كي يتم شطبها، فلا تؤثر في سيولة المصرف ورأسماله.

وتعرض بنك سورية الدولي الإسلامي في منتصف كانون الثاني لعملية تزوير، إذ كشف الإفصاح الطارئ للبنك تعرض أحد عملائه لسحب مبلغ بقيمة ٦٠٠ ألف دولار أميركي، ولدى التدقيق تبين أن هذه العملية تمت بموجب وثائق مزورة، على الرغم من أنها تمت وفق إجراءات البنك، ومطابقة في بياناتها لبيانات ومعلومات العميل المثبتة لدى البنك.

وبهذا تكون المبالغ الإجمالية لعمليات السطو والنهب والتزوير الحاصلة والمكتشفة خلال عام ٢٠١٤ قد تجاوزت ٣٨٧,٧٨ مليون ليرة سورية وأكثر من ١,١٥ مليون دولار أميركي وبالتحديد ١٠٠٧١٠ يوروهات و٢٠٠٥٠٠ ريال سعودي، وهو يقارب ٦٧٨ مليون ليرة سورية.

٢٠١٣..سرقات كبرى

اقتصر العام (٢٠١٣) على تسجيل ثلاث حالات سطو وسرقة لمصرفين خاصين، إلا أن الأرقام كانت الأكثر إيلاماً، إذ تعرض المصرف الدولي للتجارة والتمويل لعملية سرقة تجاوزت حصيلتها ملياراً ونصف المليار ليرة سورية، ضربة واحدة. إذ تعرض البنك لعملية سرقة قام بها مدير الخزنة وأشخاص آخرون من خارج البنك لمبلغ ٣,٤ ملايين دولار أميركي و٤,٧٥ ملايين يورو و٣٣ مليون ليرة سورية، وذلك وفقاً لنتائج الجرد بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٠، مع تأكيد البنك تخصيص المؤونات وأن المبالغ لن تؤثر في سيولة المصرف ورأسماله.

وفي آذار تعرض بنك بيمو السعودي الفرنسي لعمليتي سرقة أثناء نقل الأموال إلى مصرف سورية المركزي، الأولى تمت في الخامس من الشهر المذكور ولمبلغ ٤,٥ ملايين ليرة سورية، والثانية في نهاية الشهر ولمبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية.

٢٠١٢..سطو وتخريب

وكشفت الإفصاحات الطارئة عن ٣ حالات سرقة في العام ٢٠١٢، إذ تمت الحالة الأولى في منتصف شباط، عندما تعرض فرع بنك سورية والمهجر في مدينة محردة لعملية سطو مسلح وسرقة مبالغ تجاوزت ٦٣,٥ مليون ليرة سورية و٥٠ ألف دولار أميركي من الخزنة الحديدية، على حين تعرض فرع البنك نفسه في حلب لسرقة ٣٠ مليون ليرة سورية أثناء نقل الأموال إلى مصرف سورية المركزي بحلب.

والحالة الأخيرة المسجلة كانت في أيلول عندما أفصح بنك سورية الدولي الإسلامي عن تعرض مكتبه في محافظة حمص لسرقة مبلغ تجاوز ٧٥,٢٦ مليون ليرة سورية.

علماً أن البنك نفسه قد نشر إفصاحاً طارئاً عن تعرض فرعه بدير الزور لأعمال تخريب وسرقة من جهات مجهولة، ما أدى إلى تدمير محتويات المبنى بشكل شبه كامل، ولكن لم يورد المصرف تقديراً رقمياً لحصيلة تلك العمليات حينها، واكتفى بذكر رصد المخصصات اللازمة لتغطية الخسائر المتوقعة كافة والناجمة عن الأضرار بموجودات البنك، مع تأكيده اتخاذ إجراءات مسبقة لحفظ جميع الوثائق والمستندات الخاصة بعملائه التابعة لذلك الفرع بما يضمن حقوقهم.

٢٠١١..قصة وحيدة

وشهد العام ٢٠١١ حالة سرقة وحيدة، وكانت الأولى من نوعها، إذ كشف الإفصاح الطارئ لبنك سورية والمهجر عن تعرض المصرف في ٥ كانون الثاني لسرقة مبلغ ٣٢ مليون ليرة سورية في حمص أثناء نقل الأموال إلى مصرف سورية المركزي بسيارة تكسي وبرفقة اثنين من موظفي البنك، حيث لاذ سائق التكسي بالفرار بالسيارة مع المبلغ المنقول من دون الموظفين.

«التجاري» يستعيد ربع ديونه المتعثرة بعد التسويات

| الوطن

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري فراس سلمان لـ«الوطن» أن عدد المتعاملين لدى المصرف الذين تمت جدولة ديونهم وفق القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ القاضي بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة بلغ ٥٤ متعاملاً، على حين تجاوزت كتلة ديونهم ٢٣,٥ مليار ليرة سورية، ووصل مبلغ دفعات حسن النية لهذه القروض المجدولة مبلغ ١,٣ مليار ليرة سورية.

وبين سلمان أن عدد المقترضين المتعثرين الذين قاموا بتسديد كامل مديونيتهم بلغ ٣٩٩ متعاملاً وبلغ إجمالي المبلغ المسدد ما يزيد على ١,٢ مليار ليرة سورية، إضافة إلى أن ٢٢٤ متعاملاً تمت إعادتهم للوضع الطبيعي بعد تسديدهم كامل الأقساط المستحقة عليهم، إذ بلغ إجمالي المبلغ المسدد ٧٨ مليون ليرة سورية.

وأوضح مدير المصرف التجاري أن المصرف قام بإجراء تسويات لعدد كبير من المتعاملين المتعثرين الحاصلين على قروض وتسهيلات من المصرف استناداً للقانون رقم ٢٦ الذي أعطى مزايا كثيرة للمتعاملين لتسهيل لإعادة جدولة ديونهم وبهذا تراجعت الديون المتعثرة لدى المصرف في أواخر النصف الثاني من عام ٢٠١٦ مسجلة انخفاضاً واضحاً وبنسبة ٢٥ ٪ من كتلة الديون المتعثرة.

مبيناً أن انخفاض كتلة الديون المتعثرة بنسبة ٢٥٪ (بمبلغ ٢٥ ملياراً تقريبا) نتيجة التسويات التي تمت وفق القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ قياساً لزمن صدور القانون في نهاية عام ٢٠١٥ من المؤشرات الايجابية إن كان من جهة الاستمرار بإجراء التسويات في مختلف قطاعات المتعاملين، أو من جهة إعادة النظر بتفعيل مختلف أنواع القروض وخاصة القروض التشغيلية التي تدعم إعادة دورة الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية.

يشار إلى أن سلمان في وقت سابق بين لـ«الوطن» أنه نتيجة للإجراءات المتخذة من المصرف لتحصيل الديون المتعثرة، أنتجت عمليات البيع بالمزاد العلني لأكثر من ٤٥ عقاراً بالمزاد العلني، باستثناء الحالات العديدة التي تمت تسويتها قبل موعد المزاد بأيام، وبين أنه لا يمكن أن نغفل إجراءات التواصل المجدي مع بعض المدينين لإجراء التسويات ودفعهم للوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم.

وتجدر الإشارة إلى أن سيولة المصرف حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨ / م ن / ب٤ لعام ٢٠٠٩، بلغت بجميع العملات ٣٨,٨٪.

وفي التفاصيل بلغت سيولة المصرف بالليرة السورية ٤٨,٣٠٪، على حين وصلت سيولة المصرف بالعملات الأجنبية ٣٤,٦٦٪.

لسان حال العمال المؤقتين في الدولة: أين أصبح القانون الخاص بتثبيتنا؟

وزيرة العمل لـ«الوطن»: المرحلة الصعبة انتهت.. ونأمل صدور قانون العمل قبل نهاية العام الجاري

| هناء غانم

تساؤلات عديدة تدور في أذهان الكثيرين حول موضوع العمال المؤقتين في الدولة ومشروع قانون التثبيت الذي أخذ مجراه في الحكومة، ثم غاب، ليبرز التساؤل التالي: أين أصبح قانون العمل الجديد؟

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما القادري أكدت لـ«الوطن» أن الحكومة جادة وعازمة على تثبيت العمال المياومين والمؤقتين والموسميين. موضحة أنه وبعد مناقشة مشروع القانون العمل الجديد في مجلس الوزراء تم الأخذ بالطروحات التي تقدم بها الوزراء والمعنيون ومن ثم تم رفعه مجدداً إلى رئاسة الحكومة ليصار إلى استكمال أسباب صدوره.

وأضافت القادري إن الحكومة حالياً سوف تقوم بتحويله إلى الجهات المعنية، أي إلى مجلس الشعب ومن ثم إلى مكتب رئاسة الجمهورية ليتم إصداره رسمياً.

ويضمن القانون الجديد إعادة تعيين العمال المؤقتين بعقود سنوية على مراحل وبشكل تدريجي على أن تكون المرحلة الأولى لتثبيت عقود ذوي الشهداء السنوية والمتعاقدين وفق برنامج تشغيل الخريجين الشباب وذلك حرصاً على انتظام سير العمل وكفاءته، وتوطين القوى العاملة وأصحاب الكفاءات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على مرحلتين: المرحلة الأولى العقود الخاصة لذوي الشهداء والمرحلة الثانية لتشغيل الشباب والعقود الأخرى السنوية.

مؤكدة الانتهاء من الإجراءات الفنية والتعديلات والمناقشات، وبذلك تكون المرحلة الصعبة في المشروع قد انتهت، ولم يبق سوى إجراءات إصداره كتشريع.

ولدى الاستفسار من الوزيرة حول إمكانية أن يرى مشروع القانون النور قبل نهاية العام قالت: «نأمل أن يتم الإعلان عنه قبل نهاية العام ولاسيما أن هناك جهوداً من الحكومة حول إمكانية تثبيت العاملين وحماية حقوقهم».

ومن الجدير ذكره أن الحكومة كانت والتزاما منها تجاه مواطنيها وكوادرها العاملة قد أقرت مشروع القانون لتثبيت العمال المؤقتين المتعاقدين بموجب عقود سنوية وفق أحكام المادتين (١٤٦ – ١٤٧) من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، والذي سيأخذ تطبيقه مراحل تدريجية وذلك في إطار الحرص على انتظام سير العمل وكفاءته في الجهات العامة بقطاعيها الإداري والاقتصادي، وتوطين القوى العاملة ولاسيما أصحاب الكفاءات والخبرات، إضافة إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعمال المؤقتين الجاري استخدامهم بموجب عقود سنوية بعد أن اكتسبوا الخبرات والمهارات خلال فترة تعاقدهم، ما ينعكس إيجاباً على العاملين في الدولة ولاسيما في ظل منعكسات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ويساهم في ترسيخ روح المواطنة.

«الخزن» اشترت ٥ آلاف طن حمضيات من الفلاحين في شهر

| الوطن

بعد نحو شهر من انطلاقة الحملة الوطنية لتسويق الحمضيات يبدو أن مؤسسة الخزن والتسويق بقيت وحيدة في الميدان ومع أن الحملة وطنية ومن البديهي أن تشترك وتتضافر بها جملة المؤسسات والشركات المعنية والقادرة على دعم هذه الحملة وتسويق حصة من إنتاج الحمضيات إلا أن ذلك كان صورياً فقط.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير عام مؤسسة الخزن والتسويق حسن مخلوف أن إجمالي الكميات التي تسوقها المؤسسة منذ بداية الحملة مع مطلع الشهر الماضي اقتربت من ٥ آلاف طن مبيناً أنه من المتوقع أن يرتفع حجم التسويق مع منتصف الشهر الحالي بسبب زيادة الإنتاج ونضوج معظم الأصناف من الحمضيات.

من جانبه أكد معاون مدير عام المؤسسة عبد الرحمن الدرزي لـ«الوطن» أن دمشق تشكل السوق الأكبر لتصريف الحمضيات حيث تتراوح كميات التصريف اليومي في أسواقها ما بين ١٥٠–٢٠٠ طن يومياً لذلك يتم التركيز والاهتمام أكثر في استهداف أسواق دمشق وتسيير الشاحنات إلى حالاتها وأماكن وجود المستهلكين.

وبين أن متوسط الأسعار لبيع كيلو الحمضيات يتراوح بين ٥٠–٦٠ ل. س على حين يرتفع عن ذلك حسب الصنف والنوع وينخفض السعر في بعض الأصناف إلى نحو ٣٠–٣٥ ل. س.

كما لفت معاون المدير إلى أن حجم الاستهلاك المحلي في الأسواق أقل من حجم الإنتاج بكثير وأن المؤسسة كثيراً ما تعاني من تراكم الحمضيات لديها وتأخر بيعها وبالتالي انخفاض جودتها وبيعها بسعر منخفض إضافة إلى تلف جزء من الكميات التي يتأخر بيعها. وأن الصعوبات في ذلك تكمن بعدم تحمل الحمضيات كثيراً في الصالات وعدم قابليتها للتخزين، فلا بد من طرحها للبيع مباشرة.

وكانت «الوطن» جالت في سوق الهال ورصدت حركة من تكتلات التجار واتفاقاتهم لفرض واقع سعري يحددونه للحمضيات القادمة من مناطق الإنتاج بما يتناسب مع حجم الأرباح التي يسعون لتحصيلها ومعظم الأسعار لبيع الحمضيات بالمفرق تشير على ذلك حيث معظم أسعار الحمضيات في المحال ولدى الباعة بين ١١٠–٢٠٠ ليرة على حين أن العديد من العاملين في سوق الهال أكدوا لنا أن متوسط السيارات المحملة بالحمضيات يشتريها تجار السوق بسعر ما بين ٥٠–٦٠ ليرة مستغلين حجم العرض الكبير وعدم قدرة المزارع على المناورة في الوقت لسرعة تلف الإنتاج وكلفة بقائه في السيارات.

تضاعف أسعار الفروج والبيض في تسعة أشهر.. والجديد خط تهريب معاكس باتجاه لبنان

| عبد الهادي شباط

كشفت نشرات الأسعار الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق لمادتي لحوم الفروج والبيض ارتفاعات سعرية لهاتين المادتين بنسبة ١٠٠٪ منذ شهر آذار الماضي أي في نحو ٩ أشهر.

وبالتحول إلى أمين سرّ جمعية حماية المستهلك بسام درويش بين أن استهلاك دمشق يقترب من ٣٠ طناً يومياً من مادة الفروج وأن أحد العوامل المستجدة مؤخراً والتي أسهمت في زيادة الأسعار هو التهريب إلى لبنان وخاصة عبر محافظة حمص إضافة إلى ارتفاع أسعار مواد اللحوم الحمراء إلى أرقام قياسية مقارنة بالقدرة الشرائية لمعظم المواطنين والذي أسهم أيضاً بتحول الاستهلاك نحو لحوم الفروج.

وفي مؤسسة الدواجن أوضح مصدر لـ«الوطن» أن عامل خروج نحو ٥٠٪ من المربين للفروج ومداجن البيض من العمل أسهم في انخفاض الإنتاج وبالتالي قلة العرض وأن المسألة سيكون لها أثر كبير في مادة البيض لكون خروج مربي الفروج من السوق، والعمل يكون بالعودة سريعاً للتربية والإنتاج حيث العمر الزمني للتربية لا يتجاوز ٤٠ يوماً في حين سيكون عزوف مربي الدجاج البياض هو صاحب الأثر الأكبر، حيث تحتاج تربية أي فوج أكثر من /٥–٦/ أشهر حتى يبدأ الإنتاج وبالتالي إذا عاد اليوم أي مربٍ فإن إنتاجه لن يظهر في السوق قبل شهر حزيران من العام القادم.

وفي الإطار نفسه أكد عدد من المربين أن سعر مادة البيض سيستمر في الزيادة وربما يتجاوز ألفي ليرة للصحن والسبب قلة العرض إضافة إلى حالة ارتفاع الأسعار العالمية والتي تسبب بها مؤخراً انتشار العديد من الأمراض مثل انفلونزا الطيور.